



## ملخص ورقة عمل :

### توجّهات وملامح العقد العربي للتشغيل

وآليات تنفيذه ( 2010 - 2020 )

الدكتور على حمدي / تونس

مثّلت نشأة منظمة العمل العربية سنة 1965 دعامة قوية ضمن مؤسسات العمل العربي المشترك. ولعلّ من أبرز ما يميّز هذه المنظمة عن سائر آليات العمل القومية تركيبتها المؤسسية الثلاثية التمثيل التي تضمّ أطراف الإنتاج الثلاثة : الحكومات ومنظمات أصحاب الأعمال ونقابات العمّال. وهذه الهيكلية تعكس الوظيفة القومية الأساسية لمنظمة العمل العربية المتمثلة في تنمية الموارد البشرية في مختلف أبعادها خدمة للتنمية الاقتصادية والرفقيّ الاجتماعيّ على مستوى الوطن العربي. وفي هذا السياق تسعى المنظمة إلى تنسيق الجهود العربية لتحقيق الأهداف التي نصّ عليها الدستور المنظم لها والميثاق العربي للعمل.

#### ويمكن تأليف هذه الأهداف في المجالات الكبرى التالية :

- مجال تنمية الموارد البشرية الذي يشمل على وجه الخصوص قضايا العمل والتشغيل وأداء مكاتب ووكالات الاستخدام والتدريب المهني والتعليم التقني والهجرة، وتخطيط القوى العاملة، إلخ... ؛
- مجال المواصفات والتصنيفات والتوصيفات المهنية والسّعي إلى توحيدها للمساعدة على تنقل الأيدي العاملة في ما بين الأقطار العربية... ؛
- المجال التشريعي الذي يشمل تشريعات ومعايير وظروف وشروط العمل والعلاقات التشغيلية والاتفاقيات العربية في ميادين التأمينات الاجتماعية والصحة والسلامة المهنية والحقوق والحريات النقابية... ؛
- مجال الدراسات والبحوث والبيانات الإحصائية في مختلف الموضوعات ذات العلاقة باهتمامات المنظمة بما يمكّن من تشخيص التحديات ورصد المتغيّرات على المستوى العربي والإقليمي والدولي في مجالات العمل والتشغيل والبطالة.

وتأسيسا على مرجعيتها الدستورية وانطلاقا من مسؤوليتها القومية وإدراكا لدقة التحديات وتراكمها في مجالات العمل والتشغيل والتدريب والبطالة في الوطن العربي، تعمل منظمة العمل العربية جاهدة خلال السنوات القليلة الماضية على مزيد الارتقاء بأداء عملها وبمؤشرات نشاطها وذلك خاصة من خلال :

- إجراء المراجعات الضرورية لعمل المنظمة ؛
- تجديد المقاربات والمعالجات في مختلف المجالات ذات العلاقة بسوق العمل ؛
- تطوير المواصفات المهنية والعمل على توحيدها ؛
- تقديم الدّعم والخبرة للدول العربية في مختلف مجالات الموارد البشرية عن طريق تعزيز دور المراكز والمعاهد الفنية المتخصصة التابعة للمنظمة ؛
- بلورة أولويات عمل وصياغتها في برامج وخطط مستقبلية ذات أبعاد إستراتيجية ؛
- الدّفع باتجاه تعزيز العمل العربي المشترك على مستوى الموارد البشرية وذلك في إطار أولويات نشاط المنظمة المتفق عليها عربيا.

ولعلّ من أبرز تجليات هذا المجهود مبادرَةُ المنظمة بطرح مشروع العقد العربي للتشغيل للفترة 2010-2020 بأهداف نوعية مُحدّدة وأهداف كميّة مُرّقمة وقابلة للقياس وآليات تنفيذية محكمة وبرنامج إنجاز مضبوطة. وهو مشروع يطرح لأول مرة في تاريخ المنظمة بطريقة مُنهجة تشخّص الإشكاليات المحورية لسوق العمل العربية وتربط بين مختلف متغيّراته الأساسية وتحشد التأييد له من قبل كلّ المهتمين بقضايا التشغيل والبطالة من متّخذي القرار والقطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني ومؤسسات التمويل العربية والإقليمية والدولية.

**وللبحث في هذا الموضوع ، نتعرّض إلى ثلاثة محاور :**

- المرجعيات المؤسّسة للعقد العربي للتشغيل ؛
- ملامح وتوجّهات العقد العربي للتشغيل ؛
- خلفيات العقد العربي للتشغيل.

### استنتاجات وتطلعات :

ينصهر العقد العربي للتشغيل بأهدافه السّنة المتعلّقة بخفض البطالة وخفض الفقر وتسهيل تنقل العمالة العربية ورفع من إنتاجية العمل ودعم التعليم التقني والتدريب المهني ضمن إطار منطقي عام تتمثل غايته الأفقية في الارتقاء بمختلف مؤشّرات سوق العمل العربية عن طريق الاستعمال الأمثل للموارد والطاقات.

ولا شك أنّ لمنظمة العمل العربية دورا محوريا في تحقيق هذه الأهداف باعتبارها المسؤولة عن إدارة العقد العربي للتشغيل . كما أنّ للدول العربية منفردة دورا لا يقلّ مسؤولية في هذا الشأن عن طريق إنجاز ما هو مطلوب منها كما أشرنا إلى ذلك في المحور الثاني.

وبالإضافة إلى ذلك كلّه واستنادا إلى أبعاد قرارات القمة العربية الأخيرة فإنّ مركز الثقل الأساسي لإنجاز أهداف العقد يتطلّب السّعي الجادّ إلى تحقيق التكامل العربي الاقتصادي والاجتماعي عبر تضافر جهود مختلف مؤسسات العمل العربي المشترك ومؤسسات التمويل العربية وكذلك الإقليمية والدولية ومؤسسات القطاع الخاص وذلك قصد :

- الإسراع باستكمال دراسات جدوى مشاريع البنية الأساسية والمشاريع الاقتصادية والاجتماعية التي أقرتها القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية لسنة 2009 ؛
- وضع الأطر التنظيمية والإجراءات العملية الخاصة بها دون تأخير ؛
- الشروع السّريع في تمويل المشاريع وتنفيذها في أسقفها الزمنية المحدّدة في القرارات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي للقمة.

### ومن هذه القرارات ذات العلاقة المباشرة بأهداف العقد :

- توحيد التعرفة الجمركية قصد تحقيق الإتحاد الجمركي العربي في العام 2015 وصولا إلى إقامة السوق العربية المشتركة في العام 2020 ؛
- الرّبط البرّي بالسكك الحديدية وكذلك بشبكات النقل البحري والجويّ لرفع معوّقات الحركة البينية وضمان أكبر قدر ممكن من انسياب الاستثمار والتجارة والسياحة وتنقل الأفراد والعمالة؛
- الرّبط الكهربائي في ما بين الدول العربية، ووضع الأطر التنظيمية على مستوى كل قطر عربي لمشروعات الربط ؛



- البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي ودعوة الأقطار العربية المستفيدة من مكونات المشروع إلى منح امتيازات استثمار تفضيلية في المجالات المحددة في البرنامج ؛
- الأمن المائي العربي ووضع إستراتيجية في الغرض لمواجهة التحديات الحالية والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة ؛
- البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحدّ من البطالة الذي أوكل تنفيذه إلى منظمة العمل العربية ؛
- تطوير التعليم في الوطن العربي خلال الفترة 2009-2019 باعتبار أن الكفاءة البشرية تعليماً وتدريباً وتمكيناً سنداً للكفاءة الاقتصادية ؛
- البرنامج العربي للحدّ من الفقر وتنفيذه في فترة أقصاها 2015 ؛
- البرنامج العربي لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية في الفترة 2009-2015 مع التركيز على الدّول الأقلّ نمواً.

إنّ تحقيق الأهداف الطموحة للعقد العربي للتشغيل وخاصة أهدافه الكمية المتمثلة في خفض معدّلات البطالة والفقر إلى النّصف مرتبط بشديد الارتباط بإنجاز الاستثمارات المهيكلية والمشاريع الاقتصادية والاجتماعية التي أفرتها القمّة العربية الأخيرة، وهي قرارات تؤثّر لمراجعات عميقة لنمط التنمية على المستوى العربي في منظور استراتيجي لضمان الأمن الاقتصادي والاجتماعي للوطن العربي .

\* \* \* \* \*